

طرح الموضوع مباشرة بدلاً من المراوغة...!!!



نلاحظ في هذه الآونة مؤشرات كثيرة تشير الى دخول أبواق سياسية وعسكرية وقيادات حزب الإزدهار في هلوسة جعلتهم يفقدون القدرة على التركيز بسبب ما قاموا به من أفعال تعكر صفو العلاقات الأخوية السلمية والشرافة التعاويضة وكذا السرد التاريخي الخاطئ.

فقد ظلوا يلغون كلاماً كاذباً ومتضارباً مصحوباً بتفاخر فارغ في المناسبات التي تم نسجها او التي نسجوها بانفسهم عن الدولة الإرترية، ونضال الشعب الإرتري من أجل الاستقلال، والاحتلال الإثيوبي لإرتريا، وملكية البحر الأحمر وميناء عصب، والاستفتاء الإرتري، وإعلان اتفاقية السلام والصداقة بين إرتريا وإثيوبيا عام 2018م وغيرها.

تعد الرسالة العملية التي أرسلها النظام إلى جميع سفاراته وقنصلياته خلال الأيام الثلاثة الماضية، ونشرت بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي، خير دليل على ذلك، حيث جاء في الرسالة: “للأسف، العلاقات بين إرتريا وإثيوبيا أصبحت تسودها الصراعات. في عام 2018 كسرت أثيوبيا حالة اللاحرب واللاسلم مع إرتريا، ودفعت نحو عودتها الى التكامل الإقليمي ورفع العقوبات الصادرة ضدها ، وبالرغم من ان زمن التقارب بين الدولتين كان قصيراً ، الا انه اوضح بجلاء الرغبة القوية للإثيوبيين والإرتريين للعيش معاً بسلام”.

هذا التعميم مُصمَّم أساساً لتضليل الأوساط الدبلوماسية العالمية، وصيغ بشكل مناقض لحملاتهم الموجهة للداخل والداعية للحرب ، بلغة مبنية على الحوار ، لكن الرسالة المُوجَّهة إلى الشعب الإثيوبي والتي نقلت باستمرار وبكثافة عالية منذ ما يقرب من عامين تقول كالاتي “بما ان خسارة إثيوبيا للبحر أمرٌ غير مقبول، يجب توجيه كل جهودنا نحو هذه الحملة”.

تُعتبر هذه الحملات العدوانية المتضاربة جنوئاً لا أكثر ولا أقل، لكن كان يمكن تجاوزها بالقول “كلام الأم لتو لا يعتب عليه” ,وكما يقال بدلاً من اللف والدوران من الافضل طرح الموضوع ، لذا يتطلب ذكر الحقائق كما هي ,وهو أمر لا يكره لأنه بمثابة توضيح للواضح :

هؤلاء القلة الذين لا يملون ولا يؤمنون بالحقائق هاهم يحرفون” إتفاقية السلام والصداقة بين إرتريا وأثيوبيا الموقعة في اسمرأ بتاريخ التاسع من يوليو 2018م “بإسلوب سخيف ويعطونها معنى غير معناه الحقيقي,وبالتالي فإن المحك الأساسي هو تذكيرهم مجدداً بالحقائق التالية:

1/ يرتكز الإعلان المشترك المكون من خمس نقاط في “اتفاقية السلام والصداقة بين إرتريا وإثيوبيا ”على الاعمدة الأساسية للقانون الدولي المتمثلة في الاحترام الكامل لسيادة وسلامة أراضي كل منهما .

2/ تنص المادة الأولى من الاتفاق إعلان " نهاية حالة الحرب" بين إرتريا وإثيوبيا، وتُشتر ب”بداية عهد جديد من السلام والصداقة ”وتُعلن المادتان الرابعة والخامسة “التنفيذ الكامل ”للقرار النهائي والملزم الصادر عن مفوضية الحدود في 13 أبريل 2002م و”الجهود المشتركة للبلدين لضمان السلام والتنمية والتعاون الإقليمي”.

3/ جاء “إتفاق السلام والصداقة بين إرتريا وأثيوبيا “بعد 16 عاماً من القرار النهائي والملزم لمفوضية الحدود ، وان السبب الرئيسي في حالة العدائيات التي كانت موجودة بين الدولتين هي الانظمة التي كانت تحكم أثيوبيا ,والتي رفضت إحترام ماوقعت عليه من اتفاقيات دولية ,وايضاً عجز الجهات او القوى الضامنة للإتفاق من إنزال العقوبات ضد الطرف الرافض للإتفاق .

4/يقول المثل المبلول لا يبالي بالرش، فعندما تنكرت الحكومة الاثيوبية الجديدة للموقف الإيجابي الصحيح الذي اتخذته في العام 2018م وشرعت في ديسمبر 2023م في إتباع أجندة شريرة أسوأ من أجندة الأنظمة التوسعية التي سبقتها، تبخر الأمل في حقبة جديدة وإختطف التعاون الإقليمي الشامل من اجل الإستقرار والتعاون الذي بدا مع اتفاق السلام بين الدولتين بطريقة محزنة.

5/فوق هذا وذاك شرع نظام الإزدهار في الحديث عن “الحصول على منفذ بحري وإحتلال عصب بالقوة “، ولنزع الشرعية عن إستقلال إرتريا الذي تحقق بدفع أثمان غالية ، أطلق رسالة مفادها”تصحيح الحدث التاريخي الذي ظهر في عام 1991م”كما انخرط في حملة إعلامية مستفزة ومكثفة هدفها “ازالة وطمس الهوية الوطنية الإرتيرية”.

6/كما كان يوضح بإستمرار، بأن سبب ومصدر النزاع الغير مرغوب فيه والذي كان يجب أن لا يحدث، هو حزب الإزدهار الذي يحاول الإستفزاز لخوض صراع جديد، وان معالجة هذا الصراع الذي يخيم في المنطقة واضح جداً، وهو فقط الالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي واحترام سيادة الجار وسلامة أراضيه.